الصباح الاقتصادية
17
العدد 1396 - السنة الخامسة
الجمعة 10 ذو الحجة 1433 - الموافق 26 اكتوبر 2012
Friday 26 October 2012 - No.1396- 5th Year

جلستا الثلاثاء والأربعاء أشاعتا.. الارتياح

# البورصة ودعت... الأسبوع العاصف

■ السيولة ضعيفة والتداولات باتجاه الأسهم الرخيصة

■ نهج التخريب وصل إلى قائمة التداول

الأمل بـ «عودة سريعة» للنشاط المعهود

■ مضاربات نشطة على الشركات الواعدة وعمليات بيع على «القيادية»

■ بوادر أمل بأن يعود السوق إلى سابق عهده

أسبوع عاصف

كتب المحرر الاقتصادي

ودع سوق الكويت الاسبوع العاصف بـ «روح تفاؤل» بارتفاعه خلال جلستي الثلاثاء والاربعاء الماضيين، رغم ان الارتفاعات لم تكن بالمستوى المطلوب، خاصة بعد ان انهار السوق الى درجة غير مسبوقة.

وشهد السوق منذ بداية الاسبوع الجاري عمليات على الاسهم التشغيلية والرخيصة، ثم عاود في اواخر الاسبوع لتبدأ عمليات شراء على الاسهم الرخيصة، اضافة الى بعض الشركات الكبيرة.

وقال المراقبون ان السوق وللاسبوع الثاني على التوالي حقق خسائر في ظل الاوضاع السياسية الطارئة، اذ تسارعت وتيرة البيع القوى على الأسهم الواعدة والكبيرة.

مضاربات

واوضح المراقبون ان المضاربات كانت هي السائدة، حيث اعتمد المضاربون على سياسة تغيير المراكز بشكل سريع والتنقل من مجموعة إلى أخرى بانتظار استقرار الرؤية.

ولوحظ من خلال تداولات الاسبوع الماضي ان الشركات الرخيصة والمجاميع الاستثمارية تقدمت على الشركات الكبيرة والقيادية من حيث النشاط والارتفاعات والمضاربات، رغم ان المحفظة الوطنية ركزت في عمليات الشراء على الشركات التشغيلية والخدماتية والبنوك.

وشدد المراقبون على ان السيولة وصلت إلى مستويات هابطة بعد ان تجاوزت حاجز الـ45 مليون دينار، لكن في آخر جلسة هذا الاسبوع وصلت إلى عشرة ملايين دينار وهي قيمة منخفضة.

وظل سوق الكويت في اواخر الاسبوع الجاري في حالة تذبذب ترقبا لظهور القرارات الاقتصادية الحاسمة التي تتعلق بالوضع الاقتصادي وبالبورصة. بعدما اعطى سمو الأمير توجيهاته بانعاش الوضع الاقتصادي. وهذا ما سيدفع السوق الى ارتفاعات باعتبارها من المحفزات القوية للصعود، اذ ان الاوضاع السياسية ستنعكس سلبا على حركة السوق.

وكان سوق الكويت شهد عمليات بيع. فيما اكد المراقبون ان سوق الكويت يميل الى الاستقرار بعد ان حقق قفزات سعرية معقولة في اليومين الماضيين.

واكمل المراقبون: المضاربات عادت على المجاميع الاستثمارية الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية بقوة. خاصة ان اسعارها تعتبر مناسبة إذ ان عمليات جني الارباح تؤدي الى تراجعها بين الحين والآخر. فيما ظل سوق الكويت في الدائرة الحمراء.

ولم تسلم بورصة الكويت من «نهج التخريب» الذي يتبناه بعض النواب من أجل مصالح شخصية، ولعل ما شهدته الساحة السياسية في منتصف الاسبوع الماضي بعد حراك وتصعيد سياسي تجاوز «السقف» القى بظلاله على حركة سوق الكويت بصورة مباشرة وقلب حالها من «انتعاش متواصل» إلى نزيف حاد في الاسعار..

وقال المراقبون ان «التخريب السياسي» وصل الى قائمة التداول، اذ ان البورصة حساسة للغاية تتاثر بأي «توتر سياسي»، وهذا ما دفع المتداولين والمستثمرين إلى التوقف عن الشراء وانتظار ما ستؤول اليه التطورات على المشهد السياسي.

وشدد المراقبون ان العبث السياسي انعكس على سوق الكويت، وبالتالي انعكس على المواطنين انفسهم الذين تضرروا من هبوط الاسهم التي بحوزتهم، لذلك لابد من انقاذ الوضع قبل فوات الآوان، مؤكدين ان هذه مهمة المحفظة الوطنية التي يجب ان تقوم بدورها بشكل أكبر من الحالي، وألا تركز على شركات محددة.

ودعا المراقبون إلى أن تسود الحكمة بدلا من لغة التصعيد وتنهج التخريب، وذلك للحفاظ على الاقتصاد الوطني، اذ ان سوق الكويت يحظى بسمعة دولية «فابتعدوا عن أي حراك ينعكس سلبا على قائمة التداول» وبالتالي يدفع الكثير من المستثمرين إلى الهروب من بورصة الكويت وكان سوق الكويت دفع الفاتورة على مدى أربعة أيام متتالية بعد ان لاحت في الأفق بوادر صعود للسوق، خاصة انه كسر حاجز الـ6 آلاف نقطة ليواصل رحلة الصعود، لكن ما حصل من تطورات سياسية عطلت مسيرته ما ادى إلى تدني السيولة وتراجع أسعار العديد من الشركات، في حين ان المحفظة الوطنية بحاجة إلى تفعيل دورها في عمليات شراء واسعة تشمل جميع الشركات في السوق وأكد المراقبون ان التراجعات استمرت حتى آخر جلسة في الاسبوع الماضي، لكن بدرجة أقل حدة مقارنة مع ما حصل في جلسة الثلاثاء الماضي، مشيرين الى ان بعض المجاميع تراجعت بشكل واضح.

واعتبر المراقبون ما يشهده سوق الكويت من انخفاضات ليس له علاقة بالوضع الاقتصادي، ما دفع المضاربين الى استغلال الظرف الطارئ إلى استغلال «حالة الهلع» والقيام باقتناص الفرص وشراء أسهم محددة كانت معروضة بالحدود الدنيا.

المؤشرات ترتفع في جلسة نهاية الأسبوع

## البحث جار عن الأسهم التشغيلية

انتهت آخر جلسات هذا الأسبوع والجلسة الثامنة عشرة في شهر أكتوبر الجاري لتشهد ارتفاعا في أداء المؤشرات الكويتية، حيث أغلق المؤشر السعري للبورصة على نمو نسبته 0.45 في المئة بإقفاله عند مستوى 5770.34 نقطة رابحا 25.8 نقطة.

على الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة نهاية الأسبوع مرتفعا بنسبة 0.27 في المئة بإقفاله عند النقطة 406.53 رابحا 1.09 نقطة، فيما ارتفع مؤشر «كويت 15» في نهاية التعاملات بنسبة 0.33 في المئة بإقفاله عند مستوى 979.08 نقطة مُحققا مكاسب بلغت 3.25 نقاط.

وبالرغم من ارتفاع المؤشرات إلا أن التداولات كانت متواضعة للغاية وشهدت تراجعا ملحوظا عن مستواها بالأمس، حيث انخفضت القيمة بنسبة 47.6 في المئة تقريبا لتصل لحوالي 10.04 ملايين دينار مقابل نحو 19.17 مليون دينار بالأمس، فيما تراجعت الأحجام بحوالي 37 في المئة لتصل لنحو 161.8 مليون سهم مقابل 256.7 مليون سهم تقريباً في الجلسة السابقة، ولم يختلف الحال بالنسبة للصفقات، التي تراجعت هي الأخرى بنسبة تجاوزت الـ 34 في المئة لتصل إلى 2834 صفقة مقابل 4316 صفقة بالأمس.

والتراجع الملحوظ في حركة التداول اليوم هو أمر منطقي، خاصة أن هذه الجلسة هي الأخيرة قبل اجازة عيد الأضحى المبارك، وعادة ما تشهد جلسات ما قبل الأجازات والأعياد حالة من التسييل من قبل المتداولين تحسبا لحدوث أي تطورات قد يكون لها تأثير سلبي على التعاملات اليومية.

وترجح غالبية الآراء توجه المستثمرين – محافظ أو أفراد – بعد الأجازة إلى الأسهم التشغيلية بحثا عن الأمان والاستقرار أملا في استعادة الثقة المفقودة في الجلسات الأخيرة، وهذا بالطبع إذا لم تأت أيام ما بعد العيد بأخبار غير إيجابية سواء بشأن الوضع السياسي أو المحلي أو الإقليمي أو غيرها من العوامل التي دائما ما يكون لها تأثيرات سلبية على أداء البورصة قادرة على استيعاب الأزمات

## محللون: التداولات ستظل ضعيفة بعد عطلة العيد

الكويت – «رويترز»: توقع محللان أن تتسم تداولات ما بعد عيد الأضحى في بورصة الكويت بالضعف النسبي نظرا لسفر كثير من المتداولين لقضاء عطلة عيد الأضحى خارج البلاد والتوترات السياسية.

وأبلغ المحللان رويترز أن قيم التداول اليومية لن تكون في معدلاتها المعتادة مقارنة بالأسابيع الماضية.

وطبقا لحسابات رويترز فقد هبط متوسط قيمة التداولات اليومية في البورصة إلى 21.6 مليون دينار «77 مليون دولار» هذا الأسبوع مقارنة مع 24.3 مليون دينار الأسبوع الماضي و31.6 مليون دينار في الأسبوع الذي سبقه.

وأغلق مؤشر كويت 15 يوم الأربعاء عند 979.08 نقطة بانخفاض 0.9 في المئة عن اغلاق الخميس الماضي.

كما أغلق المؤشر السعري الأوسع نطاقا عند 5770.34 نقطة منخفضا 2.36 في المئة عن إغلاق اخر جلسات الأسبوع الماضي.

وبورصة الكويت عطلة من 25 إلى 29 أكتوبر بمناسبة عيد الأضحى. وقال محمد الطراح رئيس جمعية المتداولين في سوق الكويت للأوراق المالية «التداولات بعد العيد مباشرة تكون خفيفة عادة من حيث القيمة ولا تعكس الوضع العام في السوق».

وتوقع فهد الشريعان مدير شركة الاتحاد للوساطة المالية أن تتمكن البورصة من استيعاب أي تطورات سياسية لأنها قد اعتادت عليها مشيرا إلى أن هذا الأمر ربما يتغير في حال ظهور «تجار الأزمات» بقوة على مسرح الأحداث ومحاولة استغلال وضع السوق لصالحهم.

فهد شريعان

■ شريعان: توقعات بتداولات ضعيفة في بورصة الكويت بعد العيد

وقال الشريعان «لن يكون هناك تفاعل كبير في السوق مع التظاهرات» واتفق الطراح مع هذا الراي وقال إن السوق هبط بشكل كبير يوم الأحد قبيل حدوث التظاهرات بساعات لكنه استوعب هذه التظاهرات سريعا خلال اليومين التاليين ودخل في مرحلة من التذبذب إلى أن وصل لمرحلة الارتفاع اليوم الأربعاء.

وهبط مؤشر الكويت السعري ثلاثة في المئة عند إغلاق الأحد الماضي. وأكد الشريعان اهمية دور المحفظة الوطنية الحكومية التابعة للهيئة العامة للاستثمار في إعادة التوازن للسوق لكنه حذر من تدخل المحفظة «لدعم القرارات السياسية» دون أن يكون لديها رؤية استثمارية. وأوضح الشريعان أن هذه المحفظة الوطنية «مال عام» وبالتالي لابد أن تحسب خطواتها بدقة ولا تكون رهينة التطورات السياسية.

وقال الطراح إن التظاهرات المقبلة ستكون «محدودة وليست بذات الحجم» معتبرا أن تاثير هذه التوترات على السوق سيكون محدودا.

## «المؤسسة الوطنية»: الحظر الغربي على الغاز الإيراني مناورة دعائية

مؤسسة الغاز الوطنية الإيرانية

طهران- «سانا»: أكدت إيران أن الحظر الغربي المفروض على الغاز الإيراني ما هو إلا مناورة دعائية لأن إيران لا تصدر الغاز إلى أوروبا كما أن تصدير الغاز الإيراني إلى دول الجوار يسد حاجاتها.

وقال جواد اوجي مدير مؤسسة الغاز الوطنية الإيرانية في تصريح له أمس ردا على الحظر الأوروبي الذي استهدف قطاع الغاز أن بلاده لم تكن تصدر الغاز إلى أوروبا مؤكدا أن المتضرر الوحيد سيكون الدول الأوروبية لأنها هي من تحتاج الغاز الإيراني.

بدوره قال محمد مهدي شاهوندي مساعد رئيس منظمة تنمية الصادرات الإيرانية في تصريح لقناة العالم الإخبارية إن استراتيجيتنا تقوم على الصادرات غير النفطية وذلك فإن الحظر ساعدنا كثيرا في تحقيق هذا الهدف حيث بلغ إجمالي صادراتنا غير النفطية في العام الماضي 45 مليار دولار ونتوقع أن يحقق نموا يبلغ 50 في المئة خلال العام الإيراني الجاري الذي ينتهي في 21 آذار المقبل.

وأضاف إنه وعلى ضوء الحظر الغربي اعتمدت إيران سياسة الاقتصاد بلا نفط حيث حققت القطاعات غير النفطية ازدهارا من خلال ارتفاع صادراتها غير النفطية بنسبة 50 بالمئة بعد أن حشدت الحكومة الموارد الوطنية البشرية والمالية في القطاعين العام والخاص لتشجيع الفاعلين على تحقيق تطور كمي ونوعي للقطاعين الصناعي والتجاري والصادرات غير النفطية.

يذكر انه وعلى الرغم من الحظر الأوروبي المفروض واصلت بعض الدول ومن بينها كوريا الجنوبية وارداتها من النفط الإيراني حيث اعلنت ان شركات التكرير في كوريا الجنوبية استانفت استيراد النفط الخام الإيراني أواخر الشهر الماضي للتسليم في الشهر الجاري ويتوقع ان تبلغ الواردات حوالي 6 ملايين برميل شهريا ما يعني العودة الكاملة الى الكميات المتعاقد عليها حيث ستقدم إيران الغطاء التأميني لناقلات النفط.

السيولة تسجل أدنى مستوى لها هذا العام

## الأسهم السعودية تخسر 12 نقطة

«الرياض»: واصلت سوق الأسهم السعودية أمس تراجعها لليوم الرابع على التوالي بمحصلة 82 نقطة بعدما تنازل المؤشر العام عن 12 نقطة، في عمليات كانت السيطرة فيها للبائعين، وبقيادة 11 من قطاعات السوق، وجاء من أكبرها تراجعا قطاعا التأمين والفنادق.

وتتذبذب المؤشر العام في نطاق ضيق لم يتجاوز 34 نقطة صعودا وهبوطا بين 6742 و6709.

وتبعا لخسائر السوق انخفضت أبرز خمسة معايير في السوق بشكل ملموس، خاصة حجم السيولة الذي عجز عن الوصول إلى أربعة مليارات ريال، حيث سجل أدنى حجم سيولة خلال عام 2012.

إلى هنا وانهى المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية تعاملاته على 6729.48 نقطة، منخفضا 12.34 بنسبة 0.18 في المئة.

وتبعا لخسارة السوق، تراجعت 11 من قطاعات السوق الـ15، كان من أكثرها تضررا قطاع التأمين الذي خسر نسبة 2.49 في المئة، وقطاع الفنادق الذي تنازل عن نسبة 1.27 في المئة.

وتراجعت أبرز خمسة معايير في السوق، فنقصت كمية الأسهم المتبادلة إلى 140.23 مليوناً من 168.10 في الجلسة السابقة، انكمشت على إثر ذلك قيمتها إلى 3.94 مليارات ريال لتسجل أدنى حجم تداول خلال عام 2012 من 4.89 مليارات، ونقص عدد الصفقات إلى 101.94 الف من 121.94 الفا، ونقص معدل الأسهم الصاعدة مقابل تلك الهابطة إلى 34 في المئة من 38 في المئة أمس الأول، فقد جرى تداول أسهم 155 من الشركات المدرجة في السوق البالغ عددها 157، ارتفعت منها فقط 34، انخفضت 100، وبقيت 21 شركة عند مستويات أسعارها أمس الأول، وفي هذا ما يعني أن السوق أمس كانت في حالة بيع مكثف.

وتصدر الشركات المرتفعة كل من الوطنية بالنسبة القصوى وأغلق سهمها على 113.75 ريالا، فسهم اتحاد الاتصالات الذي أضاف نسبة 2.84 في المئة وصولا إلى 72.50 ريالا، وفي المركز الثالث سهم أكسا بنسبة 2.54 في المئة وانهى على 44.40 ريالا. وبين الخاسرة انزلق سهم أمانة للتأمين بالنسبة القصوى نزولا إلى 213.25 ريالا، تبعه سهم الدرع العربي بنسبة 7.78 في المئة، وأغلق على 49.80 ريالا، فسهم ايس الذي فقد نسبة 5.91 في المئة.